الجلسة المائتان

- **التاريخ** : الخميس 17 رمضان 1421(2000/12/14)
- **الرئاسة** : السيد عمر بومقص الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين
- **التوقيت** : من الساعة الواحدة وعشر دقائق الى الساعة الرابعة والنصف مساء.
- **جدول الأعمال** : مواصلة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية : الميزانيات المدرجة في اختصاص لجنتي المالية والداخلية.

❖❖❖

السيد عمر بومقص رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

نفتتح بعون الله وبركته هاته الجلسة المخصصة لمناقشة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة المالية ولجنة الداخلية، ونخبر السادة المستشارين أيضا أن المجلس سيعقد جلسة تخصص لدراسة مشاريع الميزانيات التي تدخل في اختصاص لجنة الداخلية ولجنة الخارجية على الساعة الثامنة مساء.

إذن نشرع الآن في مناقشة محور لجنة المالية، ويظهر أن السادة المستشارين يتوفرون على تقرير اللجنة، فلا داعي لقراءته ربحا للوقت.

إذن إذا اسمحتم نشرع في المناقشة وأعطي الكلمة لأول متدخل وهو السيد المستشار مولاي ادريس العلوي من فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد مولاي ادريس العلوي:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

لقد تدارست لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاصاتها، ومحتويات مشروع قانون المالية لسنة 2001 لازالت حاضرة في الأذهان، ولقد تمت دراستها بعمق في نفس اللجنة طبعا، مما مكن كل المساهمين في أعمال نفس هذه اللجنة المالية من الخوض في تفاصيل الميزانيات الفرعية ومناقشة السادة الوزراء المشرفين على تلك القطاعات في مختلف التدابير المرقمة والمجدولة زمنيا للوقوف على مدى مسايرتها للتصريح الحكومي، ومدى تنفيذها للمخطط الخماسي 2000-2004.

وبالنسبة لفريقنا، فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، الذي أتشرف بالتدخل باسمه نيابة عن زملائي أعضاء الفريق، فلن نعود إلى تلك التفاصيل، بل سنكتفي بتقديم بعض الخلاصات والاستنتاجات، وأحيانا النقد البناء، ثم بعض الاقتراحات والأفكار التي تدخل فريقنا هذه السنة فيها، والاستثناء الذي وقع في هذا التدخل هو التركيز على قطاعات نعتبرها حيوية وتمس شريحة واسعة من المجتمع المغربي، ألا وهي قطاع إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان وقطاع التجهيز، دون أن يعني هذا بأي شكل من الأشكال أن قطاعات أخرى لا تحظى بأهمية لدى الفريق، لا، ربما أن الحيز الزمني المخصص لفريقنا في هذه الجلسة لا يسمح، وباسترسال،في تناول 10 قطاعات دفعة واحدة.

اسمحوا لي قبل ذلك- السيد الرئيس- أن أتوقف عند مشروع ميزانية نعتبر أن مجرد إدراجها في مشروع الميزانية هو تشريف للمؤسسة التشريعية، وهي مشروع ميزانية البلاط الملكي، وهذا إن

دل على شيء، فإنما يدل على العناية الكبيرة التي يحظى بها البرلمان في المصادقة على ميزانية الدولة، وفي أعلى مستوياتها، وإننا في فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن، إذ نقدر المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقنا في إقرار ميزانية الدولة ومراقبة طرق صرفها وتنفيذها، فإننا ننتهز فرصة استحضار هذا المغزى العميق الذي ذكرته من قبل لنؤكد مرة أخرى لعاهلنا، جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تجندنا الدائم وراء جلالته للإسهام في ترسيخ دولة الحق والقانون وتثبيت الأمن والإستقرار والإنخراط في المسيرة التنموية وفي الجهاد الإقتصادي لبناء مغرب موحد ومتضامن.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

بالنسبة بميزانية إعداد التراب والتعمير والسكنى والبيئة فلن أرجع- كما قلت- إلى الأرقام، ولكن سأخلص الى بعض الأمور التي نعتبرها في فريقنا مهمة جدا.

بعد أن استعمنا الى عرض السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان والبيئة، والميزانيات المخصصة لكل قطاع علي حدة، وبعد دراسته دراسة وافية مستفيضة ومناقشته وتحليله، وللرد عليه واتخاذ موقف بشأنه ومضامينه وتوجهاته وفلسفته وقدراته لإشفاء الظمإ وحاجة المواطنين... كنا نتمنى من صميم قلوبنا أن ماجاء به السيد الوزير منذ سنوات، أن يتبلور الي أرض الواقع.

نعم، لقد أنجز الكثير، ولكن هذا الشيء لايكفي ولا يلبي الطموح لأنه بقيت أمور عالقة وتشتكي من الخصاص، بل إن البناء العشوائي لازال ظاهرة في وطننا، وهذا أمر لا نقبله، لأن ظهير 92 لا يساير في نظرنا المعطيات الجديدة ويجب تغييره وتحيينه، وقد حان الوقت لأن الحواضر في المدن والقرى لازالت تنمو بشكل عشوائي، وهذا أمر يخص وزارة إعداد التراب الوطني وكذلك سلطات وزارة الداخلية، وهذا أمر يجب أن نطرحه ونستمر لأن النسيج السكني، النسيج العمراني يتدهور في بلادنا منذ عقود.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن موقفنا من موقع المسؤولية المجردة من أي ديماغوجية يفرض علينا الجدية والموضوعية والواقعية، إيمانا منا في فريقنا أن الوقت قد حان لارساء قواعد تعامل سياسي مطبوع بالتعاون والإعتراف والترحيب بكل عمل إيجابي من أي جهة كان مصدره، والاعتراض والتصدي لكل من خالف ذلك من أي جهة كان مصدره كذلك، بعيدين كل البعد عن التعجيز وعن الإنكار المطلق أو التأييد اللامشروط، عزمنا في هذا البلد الأمين خلق أجواء التعاون المجدي والحوار السليم لجعل مؤسساتنا فاعلة ومساهمة في تنفيذ اهتمامات الشعب المغربي وفي صناعة الاختيارات المصيرية له، وبالتالي جعلها تحظى بالمصداقية وثقة رعايا صاحب الجلالة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

نريد أن نسائل السيد الوزير، إلى متى يتم بلورة العمل النظري، النية في حسن التدبير لهذا القطاع الى شيء معاش، والى واقع يلمسه المواطنون كل يوم، وخاصة في النقاط الآتية :

1. ما آل إليه الحوار الوطني حول إعداد التراب الوطني، لقد سمعنا عنه الكثير، وساهمنا فيه محليا وإقليميا وجهويا ووطنيا، ولكن نريد بلورة الخلاصات، خلاصات هذا الحوار الى شيء معيش.

أن أؤكد فقط بأن إذا كانت هناك اختلالات في هذا البرنامج فالمسؤولية تقع بالدرجة الأولى على المنتخبين المحليين الذين لم يكونوا في كثير من الأقاليم في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وإن كان هناك نوع من الاختلال لابد وأن يكون فية تواطئ واضحا بين المنتخبين وبعض السلطات المحلية.

برنامج عمل الوزارة في ميدان تشجيع الاستثمار وخاصة دعم عمل اللجن الإقليمية للإستثمارات التي ستقوم بدور الشباك الوحيد بالنسبة للمستثمرين، على صعيد آخر تقوم هذه الوزارة بواسطة صندوق المقاصة بدعم أثمان الدقيق والسكر والزيوت والمواد النفطية، إذ سيبلغ الغلاف المالي المخصص لصندوق المقاصة 5.7 مليار درهم بزيادة قدرها 185٪ موزعة على الشكل التالي :

المنتوجات النفطية : 3 مليار درهم.

- السكر : 1.420 مليار درهم.

- الدقيق : 1.070 مليار.

- الإعانة الموجهة لمنتجي الزيوت: 160 مليون درهم.

إلا أن الملاحظ بالنسبة للدعم الموجه للدقيق الوطني أنه لا يستفيد منه المواطن، بل يستفيد منه أرباب المطاحن والوسطاء لذا على الحكومة أن تراجع سياستها بخصوص دعم الدقيق الوطني، وعلى العكس من ذلك نسجل باعتزاز الاعتمادات المرصودة للأقاليم الصحراوية لفائدة المعوزين والمحتاجين.

3 - وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط:

انسجاما مع المقتضيات الدستورية التي أعادت للتخطيط أهميته، أصبحت هذه الوزارة تلعب دورا أساسيا في مواكبة تنفيذ المخطط ورصد التطورات التي تطبع مجال الاقتصاد العالمي والوطني والآفاق المستقبلية على المدى القصير على ضوء المعطيات الظرفية والاقتصادية والتوقعات المرتقبة، كما أن الوزارة أعطت الأهمية لمشروع ميزانيتها لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأهيل النظام الوطني للمعلوميات والأبحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية وتكوين الأطر العليا في مجال الإحصاء، وعلوم الإعلام، وذلك بغية الوصول الى تحقيق ميزانية اقتصادية منسجمة مع مخطط التنمية الخماسية، إلا أن المخططات الجهوية والمحلية لازالت متعثرة، لذا يجب العمل على إخراجها إلى حيز الوجود.

4 - وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والبيئة والإسكان :

لقد جعلت هذه الوزارة من مفهوم الحوار الديمقراطي بين مختلف الفاعلين والمتدخلين في المجال منهاجا للوصول الى إعداد ميثاق وطني حول إعداد التراب الوطني يراعي الخصوصيات الجهوية والإقليمية، كما بادرت الى إعداد كثير من وثائق التعمير لفائدة الجماعات القروية التي ليس في مقدورها من الناحية المالية أن تنجز مثل هذه الوثائق، وتكريسا لنفس النهج تعمل هذه الوزارة على إعداد مدونة تأهيل العمران التي ستعوض كل قوانين التعمير السابقة والتي أثبتت التجربة أن تطبيقها صعب وعقيم في كثير من الجهات.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

عرف قطاع الإسكان في عهد حكومة التناوب التوافقي انتعاشا ملحوظا، تمثل في إعادة الحياة لكثير من المؤسسات العمومية المتدخلة في قطاع الإسكان وتم إنقاذ مجموعة من المشاريع السكنية المتوقفة، كما نشيد بهذه المناسبة بالمشاريع السكنية الطموحة لتلبية حاجيات إخواننا في مخيمات الوحدة والعودة لأقاليمنا الجنوبية، ومساهمة من هذه الوزارة في إنعاش السكن بالعالم القروي، لابد من الإشادة بسياسة السكن التدريجي الذي سيساهم لا محالة في محاربة السكن العشوائي.

5 - وزارة النقل والملاحة التجارية :

في مناقشة الميزانية الفرعية لهذه الوزارة نثمن الجهود التي بذلت من أجل تحرير نقل البضائع ونطالب أن تبذل نفس الجهود من أجل تحرير نقل الأشخاص للحد من الامتيازات الممنوحة على بعض

المحظوظين، وكذا تنظيم وهيكلة النقل في العالم القروي وذلك بإعطاء الرخص للعاملين في هذا القطاع لحمايتهم من بعض المضايقات، أما بخصوص النقل السككي فينبغي مضاعفة الجهود لتثنية الخطوط الحالية ومد الخطوط إلى بعض المناطق المحرومة وعلى الخصوص بالأقاليم الشمالية والجنوبية، بقي أن نشير الى أن النقل البحري يعرف بعض النقص في الربط بين مناطق المملكة في الشمال والجنوب، كما أنه يجب الإهتمام بجاليتنا في المهجر بتوفير السفن اللائقة لنقلهم أثناء عملية العبور حتى لا تتكرر مأساة الصيف الماضي.

6 - وزارة التجهيز:

أنيط بهذه الوزارة دور استراتيجي وحيوي في تأهيل القطاعات الحيوية في البلاد والمتمثلة في الطرق والموانئ، وهندسة المياه، والتزويد بالماء الصالح للشرب والأرصاد الجوية والوطنية.

في ميدان الطرق نشيد بالإنجازات المحققة في هذا المجال (الطريق السيار الساحلي، صيانة وترميم الشبكة الطرقية الحالية، والطرق بالعالم القروي) إلا أنه بخصوص الطرق بالعالم القروي ورغم الجهود المبذولة تبقى وثيرة الرنجاز بطيئة وغير كافية وذلك نظرا للحاجيات الكبيرة من جهة والتهميش الذي لحق العالم القروي في عهد الحكومات السابقة من جهة ثانية، فإننا نطالب بمضاعفة الاعتمادات المرصودة لهذا القطاع الحيوي لتأهيل العالم القروي وجعله قطبا للتنمية، وكذلك نؤكد نفس المطالب بالنسبة للماء الشروب في العالم القروي.

لقد كانت السياسة التي سنها المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني، والتي سار على نهجها جلالة الملك محمد السادس والمتمثلة في بناء السدود سياسة حكيمة، وذلك نظرا للنقص الحاصل حالا ومستقبلا في هذه المادة الحيوية، وبهذه المناسبة نسجل بارتياح المنجزات التي تحققت.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون،

إن مناقشة الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين للميزانيات الفرعية للوزارات السالفة الذكر تنطلق من مبدأ أساسي في ثقافة حزبنا والمتمثلة في الإشادة بالجوانب الإيجابية للعمل الحكومي لصالح الفئات الشعبية، والتنبيه الى مواطن الضعف من أجل أن تعمل الحكومة على تجاوزه بالرفع من وثيرة النشاط الاقتصادي وتأهيل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وتوزيع عادل للثروات الوطنية والحد من الفوارق الاجتماعية، ولذلك فإن الأمل معقود علي حكومة التناوب التوافقي، لتلبية مطالب الجماهير الشعبية وتحقيق الرغبة الملكية لازدهار الشعب المغربي.

شكرا السيد الرئيس،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى بركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة الآن للمستشار السيد الهوير العلمي عن الفريق الكونفدرالي.

السيد المستشار الهوير العلمي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية برسم السنة المالية 2001، فيما يتعلق بمحور الاقتصاد والمالية والخوصصة إن أوضاع البلاد في سياق التحولات الحالية والمرتقبة تفرض بالضرورة جعل الآليات التي توظف لإدارة

الشأن العام تعتمد الشفافية والعقلانية والتدبير الديمقراطي، ووزارة الاقتصاد والمالية تعتبر آلية حكومية ذات بعد استراتيجي في تحريك إدارة الشأن العام مما يقتضي إعادة النظر في هيكلة وتنظيم كل من مديرية الضرائب والخزينة العامة للمملكة بالاعتماد على :

1 - التكوين وإعادة التكوين لتأهيل العنصر البشري كي يواكب التطور الحاصل في مجال تدبير الشأن المالي وفي المجال التقني والعلمي.

2 - عصرنة مديرية الضرائب وإعادة هيكلتها بواسطة إدخال المعلوميات وتبسيط المساطر وتوحيدها وإحكام التنسيق بين مختلف مكوناتها ضمانا للراقبة أكثر فعالية للموارد المالية وخلق مناصب شغل جديدة لتدعيم الطاقم البشري الذي يعاني من الخصاص في هذه المديرية.

3 - إمداد الخزينة العامة للمملكة بموارد بشرية إضافية لتمكينها من القيام بعمليات استخلاص الضرائب والرسوم على أحسن وجه، ذلك أن التغطية الترابية لاعوان المتابعة المكلفين باستخلاص الضرائب تظل ضعيفة مما يتسبب في ضياع مهول لأموال عامة.

4 - تمكين هذه المرافق والمصالح التابعة لها من الوسائل الضرورية للعمل، خاصة الوسائل التي بدونها تتعطل الخدمة، ويتعطلها تهدر أموال الدولة التي هي واجب على الملزمين.

5 - تدعيم مديرية الضرائب بالمحققين لتغطية الحاجيات و400 محقق في المغرب أمر مخجل لا يمكنهم أن يراقبوا تصاريح الملزمين حتى بمديرية جهوية مثل الرباط، ونؤكد عن الفشل التام لمسلسل الخوصصة من خلال ثقل الأسئلة التي انتجها وتهم بالخصوص المحن الآخذة في اتساع التي تطال العمال وأسرهم وتمتد الى حقهم في العمل وباستمراره بل وفي حقهم في الحياة، لقد تمادى المستفيذون من الخوصصة في السطو على حقوق العمال ومكتسباتهم دون احترام التعهدات الموقعة من طرفهم على دفاتر التحملات مما يضع مسار الخوصصة برمته موضع السؤال والتساؤل والمساءلة باعتباره منهجا يدمر الثروة الوطنية تحت إسم التقويم الهيكلي للاقتصاد الوطني، كنا نعتقد في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن الدعوة القضائية التي قدمها السيد الوزير الأول ضد شركة اسمير بفاس مدخلا لمراجعة أسلوب التعاطي مع هذا الملف وطرق إدارته من لدن الحكومة ترفع شعارات التغيير إلا أن واقع إيكوز الذي انعكست آثاره السلبية على مدينتي وادي زم وتادلة وما حدث في سيكور وسوناصيد وغيرهما يؤكد العكس، فما تزال دار لقمان على حالها مع الأسف الشديد وما يخطط ويرتب لعمليات أخرى تستهدف الثروة الوطنية، سبق أن نبهنا إليها في مداخلة لجنة الفلاحة وخاصة في محور الطاقة والمعادن.

أما فيما يخص المحور الثاني، محور التجهيز فيمكن تسجيل أن المغرب لازال يعاني من خصاص هام على عدة مستويات خاصة الماء الشروب والطرق، فالخصاص في المجال الطرقي مثلا يقدر ب 20.000 كلم من الطرق الواجب تشييدها مقارنة مع المستوى الذي بلغته مدن شمال البحرالأبيض المتوسط وعلى مستوى السدود فإن وثيرة نمو قدرتها الاستيعابية تظل أقل من وثيرة النمو الديمغرافي، مما يهدد بخصاص كبير في مجال المياه خاصة مياه الشرب، كما يهدد بانخفاض الانتاج في مجال الطاقة. كما أن وثيرة نمو اطنان البضائع عبر الموانئ هي أقل من وثيرة النمو الناتج الداخلي الخام مع العلم أن وضع الجغرافي للمغرب يفرض عليه رفع نسبة البضائع المشحونة عبر موانئه هذه وغيرها قضايا تعيدنا أساسا الى إشكالية تدبير الملك العمومي للدولة، لقد خضع هذا التدبير للتسيب والمحسوبية وشكل وسيلة الاغتناء الغير المشروع، كما أن مسطرة الاحتلال المؤقت للملك العمومي ويمكن الإشارة هنا إلى الشواطئ والى مقالع الرمال أفرجت العديد من الملفات المرتبطة بالفساد العام، أما ملف استغلال حقوق المياه وخاصة المياه المعدنية فلايزال قضية

القضايا في هذا القطاع وهذا لوحده يشكل عنوانا لتفريط لا مثيل له لحقوق الدولة والشعب.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

فيما يخص محور النقل والملاحة التجارية فيشكل هذا القطاع قطاع النقل والملاحة التجارية شرايين الدولة الدورة الاقتصادية والتجارية ببلادنا، نؤكد على مجمل اقتراحاتنا التي اطلعناكم عليها إما في سياق مناقشة القوانين المالية أو في سياق مناقشة التعديلات تمس قوانين التدبير في هذا المرفق وإذا كنا قد سجلنا بعض التحسن في العلاقة بين مختلف القطاعات التابعة لوزارتكم فيما يتعلق بالحوار، فإننا نسجل أن حل المشاكل المطروحة لم تجد بعد الحلول الناجعة ففي كل المجالس الإدارية لقطاع النقل بكل أنماطه يحضر ممثل وزارة الاقتصاد والمالية وتصادق هذه المجالس على مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي حينما يبعث بها الى وزارة الاقتصاد والمالية للتأشير عليها تعترضها عدة عراقيل مسطرية، مما يحول دون تنفيذ كل المشاريع المبرمجة ولذلك انعكاس سلبي على هذه المؤسسات العمومية والشبه العمومية ونخص بالذكر فيما يخص المكتب الوطني للنقل، فيما يتعلق بقطاع النقل الطرقي للبضائع ولمواجهة المشاكل التي تطرح بين الفينة والأخرى خاصة من طرف النقالة العموميين والتي تجد حلها على حساب المكتب الوطني للنقل نؤكد على اقتراحنا المتعلق بتنظيم وزارتكم ليوم دراسي يستدعى له كل الفعالين في قطاع النقل العمومي للبضائع والمكتب الوطني للنقل.

أما الجانب المتعلق بالملاحة التجارية نظرا للدور الذي يلعبه هذا القطاع يجب دعمه من طرف الدولة خاصة أن السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة في القانون المالي الحالي التزم بضرورة دعم بعض القطاعات العمومية.

أما فيما يخص الخطوط الملكية المغربية، فإننا نوجه دعوى للمسؤولين عن هذا القطاع لتفادي افتعال المنازعات المصطنعة والكف عن الوقوف الى جانب ما يدعون الدفاع عن مصلحة العاملين بهذا القطاع والاقلاع عن التماطل في التفاوض مع الممثلين الحقيقيين.

أما المكتب الوطني للسكك الحديدية فإننا نطالب بتأجيل البث في موضوع صندوق التقاعد حتى تتم المشاورات مع الممثلين النقابيين والتوصل إلى اتفاق يطمئن مستقبل السككيين مع ضرورة الوقوف على الوضعية المالية والمحاسباتية والتدبيرية للصناديق الداخلية للتقاعد حتى تكون مدخلا لأي إصلاح.

فيما يخص اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، فإننا نثمن كل المجهودات التي تقوم بها لتوعية المواطنين والمواطنات بخطورة الطرق، لكن وهذا هو الأساس يجب أن تواكبها مراقبة صارمة من طرف رجال الدرك ورجال المراقبة الطرقية مع إعادة النظر في طريقة اشتغالهم، كما نؤكد على ضرورة فرض التلغراف وإخراج قانون يحدد مدة السياقة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

1 - فيما يخص محور إعداد التراب الوطني والبيئة والإسكان فبخصوص مجال الإسكان نعتبر الرفع من مستوى التدخل، تدخل القطاع الخاص في السكن الاجتماعي أمرا محفوفا بالمخاطر إذا لم تواكبه مراقبة صارمة من الدراسات الى الإنجاز.

2 - نعتبر إشراك الجماعات المحلية بدون إمكانيات مادية وبشرية لإنجاز مشاريع الاسكان رهانا غير واقعي إطلاقا، لذلك نقترح أن تلعب الدولة عبر كتابة الدولة في الإسكان دورها كاملا في إنتاج السكن الاجتماعي من خلال العناصر التالية :

1- وضع استراتيجية مرقمة تستهدف امتصاص الخصاص عبر جدولة سنوية.

2- فتح أراضي جديدة للتعمير وتنشيط المدن الفلكية.

3- وقف كل أنواع التبدير وسوء التسيير في المؤسسات التابعة للدولة وتنظيم تدخلها خدمة للاستراتيجية المرسومة.

4- مراجعة أسلوب الشراكة المعمول به حاليا وجعله أسلوب يتوخى التوازن والفعالية ويبتعد عن تفويت الأراضي للخواص.

5- تحويل الرصيد العقاري الهام الذي تمتلكه بعض المؤسسات العمومية والشبه العمومية إلى مشاريع سكنية لفائدة الطبقة العاملة بها بدل المتاجرة فيه وتفويته بطرق ملتوية، فبعد مرور حوالي 3 سنوات على مسؤولية هذه الحكومة لم تتوضح بعد السياسة السكنية ببلادنا ولم تعرف أي تململ نحو قطيعة فعلية مع مخلفات الماضي بكل تراكماته السلبية المتجلية أساسا في عجز المهول للحاجيات المرتبطة بالسكن، بحيث يصل الخصاص الى مليون وحدة سكنية، ينضاف الى ذلك استمرار تنامي ظاهرة السكن الغير اللائق بكل تجلياته.

وأما فيما يخص البيئة فيتضح أن هناك غياب تصور واضح ولازال العمل جنينيا على مستوى المراقبة الميدانية والمواكبة التشريعية مع عدم أخذ عنصر البيئة كعنصر أساسي في المعادلة التنموية ستكون له بالأساس انعكاسات سلبية، ولذلك نقترح وضع خريطة بيئية لمتابعة نسبة التلوث والتدخل للحد منه.

أما فيما يخص محور التوقعات الاقتصادية والتخطيط فإن سياق التحولات الدولية في إطار سياق العولمة ورهانه على العلم والمعرفة وما يحمله لبلادنا من تحديات يقتضي تنشيط الاستعداد الوطني في كل المرافق والمجالات اقتصاديا واجتماعيا وعلميا وثقافيا انطلاقا من هذا المنظور يحضردور التوقعات الاقتصادية والتخطيط باعتبارهما إمكانية علمية تمد البلاد بالقدرة التنبئية اعتمادا على تشخيص واقعي لامكانيات البلاد المادية والبشرية لمواجهة الآتي من إكراهات، الشيء الذي يجعل التخطيط عملا سياسيا إضافيا الى بعده التقني والاقتصادي وهو أمر يفرض بالضرورة إشراك الجميع في بلورة توجهاته.

أما فيما يخص البريد والتقنيات الإعلامية ففيما يتعلق بالميزانية المخصصة لكتابة الدولة لدى الوزير الأول المكلفة بالبريد وتقنيات المواصلات والإعلام نسجل الإرادة القوية لولوج مجتمع المعرفة والإعلام والاقتصاد الجديد وهذه الإرادة لا يمكن ترجمتها الى أرض الواقع إلا إذا تمت المزاوجة بين رصيد الإمكانيات المادية والبشرية الكافية ووضع تصور شمولي لتنمية الميادين المستهدفة في ارتباط وتكافؤ.

فيما يتعلق باتصالات المغرب لابد أن نشير لبعض الملاحظات، إن الطفرة التي شهدتها اتصالات المغرب خلال 3 سنوات الأخيرة جاءت بالأساس نتيجة الجهد والعمل الجاد لمستخدمي هذه المؤسسة، إلا أن هذه الأخيرة بدل استثمار في العنصر البشري تراها تنهج استراتيجية لم تكن ناجعة على المدى القريب، بتوجهها الى خلق رأس مال العقار، فالمفروض أن النجاحات التي حققتها المؤسسة تنعكس إيجابا على الوضعية المادية والنظامية للمستخدمين إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك، حيث تم تجميدالوضع المادي وتمت إضافة أعباء جديدة للمستخدمين وخاصة العاملين في الوكالات التجارية في حين هناك التغيب الكلي للعنصر البشري من خلال ترسيخ البيروقراطية وعلاقات العمل الموروثة عن العهد السابق وعدم احترام العاملين واللجوء الى أساليب الاخضاع العتيقة.

أما بخصوص مؤسسة بريد المغرب فكل المؤشرات تدل على أن السياسة المتبعة إن لم يتم تدارك الأمر فستؤدى إلى الانهيار الكامل في ظل غياب استراتيجية واضحة المعالم، فتركيز المسؤولين عن التوازنات المالية للمؤسسة جعلهم يتخلون عن مواكبة المتطلبات التنمية بدل أن نستدرج... الى التخلي التدريجي عن ضمان الخدمة

الشمولية في المجال القروي، وتطوير أدائها وتحسين خدماتها فإن مؤسسة بريد المغرب مدعوة إلى إعادة الهيكلة بشكل يتناسب ومتطلبات السوق التنافسية.

- إصلاح صندوق التوفير الوطني.

- مراجعة العلاقة، فيما يخص إيداعات صندوق التوفير الوطني وصندوق الإيداع والتدبير.

- توضيح التنظيمات التي تحكم الخدمات الجديدة والتعاقدات في برمجتها.

- مراجعة آليات التسيير والتدبير بعيدا عن الزوبعة والمحسوبية.

وبخصوص الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، فهذه المؤسسة تعتبر نفسها خارج الزمان وترفض أي حوار ومناقشة ولقاء مع النقابة الوطنية للبريديين.

تلكم- السيد الرئيس-

السيد الوزير،

بعض العناصر الأساسية من منظورنا الكونفدرالي في مناقشة الميزانية الخاصة بلجنة المالية والتجهيز والتخطيطات، شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

آخر تدخل في هذا القطاع للمالية عن فريق الإتحاد الدستوري وسيتولى الكلمة السيد المستشار السيد سيمون ليفي، وسننتقل بعد ذلك الى الميزانية المخصصة لوزارة الداخلية.

نرجو التركيز السيد المستشار.

السيد المستشار سيمون ليفي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

في إطار مناقشة مشروع القانون المالي بإسم فريق الإتحاد الدستوري أتدخل في موضوع المقاولة الوطنية والسياحة. فيما يخص المقاولات الوطنية كلنا نعرف بأن المقاولات الصغرى والمتوسطة أو حتى الكبرى عايشين في واحد الجو غير عادي وعندهم تقريبا نفس المشاكل وواجب على الحكومة باش تديها فيهم بجدية، لهذا بغيت نفسر لكم باختصار الفوضى اللي كاينة في السوق وسببها.

أولا، كلنا كنعرفو بأن الحمل اللي على المقاول الكبير بسبب الصوائر، الفوائد البنكية غالية والضرائب كثيرة والصفقات العمومية قليلة والربح ضعيف، فإذا زدنا على هذه النقط التعطيل بالخلاص، والمارشيات اللي هوHORSTAXES تيجمدو عدد ديال الفلوس ديال المقاولات عند الدولة، وكيخصها أكثر من 6 شهور أو عام باش تدرها للمقاولات، وفوائد الضرائب وعلى "CNSS"، وحتى على الآجالات ديال المارشيات، واللي تيعديو 15٪، كيف بغيتو السيد الوزير المحترم المقاولات يهزو هذا الحمل في الوقت اللي الربح في الصفقات العمومية لا يتعده 6٪، المقاولات اليوم الصغرى والمتوسطة والكبرى عايشين في حالة مزرية، وما قدروا شاي حتى يخلصوا العمال ديالهم، وماكيعطيوهمش غير التسبيق الى 500 أو 1000 درهم في الشهر، واش هذا الخدام قادر يعيش 6أو 7 أنفس بهذا التسبيق، وهذا الشي السبب تعطيل الخلاص من الدولة ومكاتبها والمؤسسات العمومية. لهذا واجب على الحكومة تعطى تعليماتها باش المقاولات يتخلص في الوقت وباش يتخفف على المقاولات الوطنية من الضرائب ومن الصوائر.

-2 المسطرة الإدارية اللي دائما تنطلب باش تسهل مازال هي، هي، بالعكس تتزيد صعوبة على المقاولات وتخلق تعطيل وضياع الوقت زيادة على المكاتب ديال الدولة التي لم تطبق التوصيات لحماية المقاولات الوطنية.

السيد الوزير،

اجتمعتم مع "CGEM" وقاولتوها بالتسهيلات، إذا قبلت الزيادة ديال 10٪ في سميك فأين هي هذه التسهيلات؟ اليوم المقاولات اللي كانوا كيخلصوا 100 مليون، أصبحوا 110، اللي كانوا كيخلصوا 200، أصبحوا 220، اللي كيخلصوا 500 مليون أصبحوا 550 مليون في الشهر، وهذه الخسارات راه غادي يتزاد في آخر العالم عليهم وكيف غادي يخلصو ضرائبهم.

قطاع النسيج، "SECTEUR TEXTILE" بوحدو اللي ما أعطيتوه "CNSS 50" من بعد مادار الاضراب وماطبقتوهم شاي، المقاولات الوطنية ما يمكن لها شاي تدير الإضراب لأنها تتعرف بأن إذا وقفت نهار ستضيع الدولة بعدد ديال الملايير، لهذا السيد الوزير المحترم تتطلبو اليوم بتطبيق الاتفاقيات اللي قاولتونا بهم في أقرب الوقت.

-3 المقاولات الوطنية الصغرى والمتوسطة والكبرى عايشين في قلب واحد الزيار ما بين القطاع الغير المنظم والمقاولات الأجنبية وفيه واحد الفوضى اللي مفروضة عليهم، على واداش، القطاع الغير المنظم "LE SECTEUR INFORMEL" ماكيخلصش.

أولا ماخلاش المقاولات الصغرى والمتوسطة تخدم، وأخذ لها طرف كبير من السوق وحازمها مع المقاولات الكبرى وأضيف هذا القطاع الغير المنظم خطر، لأن الدولة ماكتربح معه والو، وضرائبه تتزاد في المقاولات المنظمة، من جهة أخرى المقاولات الأجنبية اللي عاونها الحكومات ديالها واللي دخلت الى المغرب مع العولمة ضيقت على المقاولات الكبرى الوطنية، اللي ماعندها لا حمايات ولا أسبيقات وزاحمتها مع المقاولات الصغرى والمتوسطة، هذا علاش أصبحنا في واحد المنافسة الغير الشريفة، خدامين بلا تصنيف وبلا تسقيف وبلا حتى حق الأسبقية للمقاولة الوطنية "LE DROIT DE PRÉFERENCE". وهذا الخطأ ديال الحكومة اللي ما أعطت شاي التعليمات ديالها للدولة والمكاتب ديالها باش يديرو النظام وكل مقاول يسد العمال على قد جهده وعلي قد الخدامة اللي عندو، لهذا- السيد الوزير المحترم- واجب على الحكومة ماتنساشاي بأن المقاولات الوطنية هي المحرك ديال الاقتصاد الوطني وهي اللي كتساهم في طرف كبير في صندوق الدولة وإذا وقفت راه غادي تخلى من ورائها الملايين ديال العمال على ظهر الدولة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

أيها الحضور الكريم،

فيما يخص السياحة اجتمعنا بكم مع السيد وزير الداخلية في أكادير في شهر غشت وكنعرف بأن ما يمكن ندرسو بالتفصيل مشاكل السياحة في 5أو 10 دقائق لهذا غادي نكون وجيز:

1 - الإنعاش والإشهار، "LA PROMOTION ET LA PUBLICITÉ"

المكتب الوطني للسياحة ماعندو حتى الربع ديال الميزانية اللي كيعطي تونس للمكاتب ديالها، فكيفاش غادي يمكن نشهرو سياحتنا في الوقت عدد من الأجانب ماعرف حتى فاين كانت المغرب.

2 - الفنادق قليلة ورغم ديالها المستثمرين ماجبرو التسهيلات الكافية لا في الأراضي ولا في المسطرة الإدارية ولا حتى في القروض ولا حتى في الديوانة.

3 - السيد الوزير المحترم، الدرهم غالي بالنسبة اللي للأورو وهذا مشكل خصو حل.

السيد وزير السياحة،

بصفتكم وزير المالية وهذه المسألة مهمة في المغرب اليوم، هذه حرفتكم لأن السواح ماتيمشيو شاي... تيمشيو الى تونس ومصر وتركيا على واداش أرخص علينا.

4 - الخطوط الملكية اللي غالية واجب عليها تزيد الرحلات المباشرة من العاصمات الكبار لأن حتى هي حاصرة السواح اللي مثلا من باريس الي أكادير سوم خصهم نهار ومن لندن إلى ورزازات ما تيوصل حتى لـ 12 ديال الليل و2 ديال الليل وأخيرا المشكل الكبير هو الرجوع ديال السواح Le re-tour، المغرب اللي ماتيتعدا شاي 4٪ في الوقت اللي تونس

كيرجع لها تقريبا 45 إلى 48 في المائة والسبب هو الإستقبال، اللي ماعندنا شاي في المغرب، في المطارات تعطيل في الخروج، تعطيل في الباليزات اللي تيتحلو ويتشرعو الحوايج، وهاذي السواح ما تيعجبهمش شاي هذاك الشي، في الفناديق المغاربة ديالنا اللي دايرين لنا الدعاية ايلا تيدخلوا السواح عندكم من الطاكسي، عندكم من الثمنات الرخاص، عندكم من السواق، عندكم... عندكم... إذن هؤلاء السواح تيدخلو تيتفرعو، كيقولو فين ولين جينا، ولكن هنوك ديالنا عندهم نوك " LES FAUX GUIDES" اللي تيعطيو لهنوك الناس باش يمشيو معهم يشريو لهم الحوايج وهنا فاين تيحصلوا، الزربية ديال 5000 درهم تيتخلصوها ب 2 ملايين، الفيستا ديال الجلد تتسوى 300 درهم يتخلصها ب 3000،2000،1500 درهم.

وأخيرا النظافة، خصنا نتظمو على حق الشارع موسخ، الناس... السواح اللي تيفيقوا مع الصباح وبغاو يديرو الرياضة في "LA PLAGE"، اشنو نقول لكم "LA PLAGE" عامرة بالقراعي ديال ابلاستيك، بالصاك ديال البلاستيك بالصناديق ديال الكارطون ... وهذه خصنا الدعاية ديالنا اللي هي "NOTRE RÉPUTATION EST EN DANGER" إضافة البيئة هو البحر اللي عندنا الواد الحار داخل فيه، وكيكبوا فيه إذن مع الصباح تيتسمم واحد الريحا اللي ماهي جات في مستوى ديال المغرب، هذه هي النقط اللي كتضر السياحة الوطنية وكيجري على السواح باش مايرجعوا شاي لهذا - السيد الوزير المحترم - خصنا سياسة جديدة إذا بغينا المغرب يتصنف مع الدول السياحية، شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

بهذا التدخل ننهي التدخلات حول الميزانيات المندرجة في إطار لجنة المالية.

وننتقل إلى مناقشة مشروع ميزانية وزارة الداخلية إذن مادام السادة المستشارين يتوفرون على تقرير اللجنة ننتقل مباشرة إلى تدخل ممثلي الفرق، الكلمة الآن للسيد محمد بوداس عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

نطلب من السادة المستشارين المتدخلين باش يركزوا تدخلاتهم، باش يمكن لنا ننهي الحصة المخصصة في الوقت المناسب، تفضلوا أ السيد المستشار.

السيد المستشار محمد بوداس:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم فريق التجمع الوطني للأحرار أن أتناول الكلمة والمجلس يتداول في شأن ميزانية وزارة الداخلية التي عرفت سياسة أخرى ومنهجية جديدة فيحدوبنا.

إثارة العديد من الإنشغالات الداخلية في اختصاص هذه الوزارة والجوانب المتعلقة بها، وفق تصور جديد كذلك يستمد فلسفته من روح المفهوم الجديد للسلطة الذي وضع تصوره جلالة الملك محمد السادس نصره الله والذي سيكون ولاشك تحولا وأمالا في إعطاء دفعة قوية للتطور الديمقراطي ببلادنا

فإن الإنتقال الديمقراطي الذي تعيشه بلادنا يحث الجميع على التشبع بثقافة التغيير، والإبداع واحترام الحقوق ولإنه أصبح غير مسموح لنا بالرجوع إلى الوراء، كما أننا لا ننكر أن انه تم القيام بجهود ات محمودة، كأن نسمع بإقالة مسؤول، وتنحية آخر ثم بحركة موظفين هامة قد أجريت في هذا الجهاز بكل أمانة وشفافية، إلا أنها تبقى محدودة لأنها لم تشمل فئات أخرى من المسؤولين المحليين تطبيقا للتعليمات السامية في شأن حركة الموظفين الكبار.

السيد الرئيس.

لا ندري كيف يجدبنا الحديث عن المسؤوليات التي تدخل في اختصاص وزارة الداخلية من سير للإدارة الترابية وإعدادها، إلى المحافظة على الأمن العام، إلى الوصاية على الجماعات المحلية، ثم الوقاية المدنية، وبهذا فهي زراعة ربيطة الصلة بقضايا المواطنين وتسير الشأن المحلي دون التطرق إلى أرقام ميزانية هذه الوزارةالتي لاترقى إلى ما نطمح إليه والمغرب الذي يعتمد الديمقراطية المجتمعية كوسيلة لخدمة الشعب والوطن، ويعتبر أن الإنسان انطلاقا من قدسية الدين الإسلامي، إذ كرمه الله وخلفه في الأرض فهو القطب الأساسي وهو المحور، فمن أجله ومن أجل خدمته تعمل المؤسسات وكل المؤسسات.

إن الجماعات المحلية لبنة أساسية في الحياة الدستورية وركن لابد منه لتطبيق اللامركزية وتوطيد للديمقراطية المحلية.

ولقد أولى صاحب الجلالة الملك المرحوم جهودا كبيرة لتطوير عمل الجماعات المحلية وإعطائها الشخصية القوية والصلاحيات الممكنة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى هذا النهج يسير أمير المؤمنين مولانا محمد السادس نصره الله لتنهض الجماعات بدورها كفاعل اقتصادي واجتماعي أساسي واقتضى نظر جلالته الشريف وهو يفتتح الدورة الخريفية الحالية للبرلمان إذ أن يوجه عناية الأمة إلى وجوب إصلاح ميثاق الجماعات المحلية الجماعية والإقليمية والجهوية وفق المقاصد الأربع التي حددها جلالته في:

- تحسين نظام وضعية المنتخب وما يحيط بهذا الإطار.
- تعزيز آليات حماية المصالح العمومية.
- توسيع مجال التدبير المحلي وإحداث نظام جديد لإدارة المدن يكرس مبدأ وحدة المدينة.

وقد جاء في خطاب صاحب الجلالة نصره الله أن جلالته أصدر تعليماته السامية الى الحكومة قصد الإسراع بإصدار النصوص التنظيمية الخاصة بتطوير فلسفة الجماعات المحلية ورفع عطاءاتها لصالح الوطن والمواطنين، ونعتبر في هذا كله المؤسسات المنتخبة المحلية والجهوية بمثابة شرايين لتوصيل الحياة لكل أطراف الإنسان، وبهذا وجب علينا أن نقوم بتقييم هذه المؤسسات، فما هي حقيقتها؟ وماهي وضعيتها، فإذا كانت الجماعات المحلية نواة أساسية لكل تقدم ونماء والمرآة الحقيقية التي تنعكس عليها رغبات المواطنين وتطلعاتهم الى الغد الأفضل فقد كان الفضل في ذلك الى ظهير 76 الذي تميز بأسلوب متفتح على المجتمع المدني وأوكل الى الجماعات عددا من الإختصاصات الأساسية والجهوية، وكان يومئذ مظهرا من مظاهر التقدم وتعميق الثقة في نفوس المواطنين.

كما أن المعوقات والشوائب التي تجلت وظهرت من خلال تطبيق مقتضيات تلك النصوص، أي من خلال بعض آليات الممارسة وآليات المراقبة وضعف بعض من أو كل إليهم أمر تطبيقها إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو من سوء تصرف البعض منهم أو لضيق الفهم الديمقراطي لدى البعض الأخر أو عدم الحرص على تطبيق مقررات المجالس ومراقبتها وتتبعها من طرف السلطات الوصية بالأقاليم واليوم بعد اكتساب هذه التجربة الطويلة والهامة بالعمل بهذا الظهير وممارسته بدا جليا وجوب استصلاح وتحيين بعض الفصول والزيادة في الإختصاصات وفق المنظور الجديد لا للامركزية واللاتركيز.

ولقد عالجت المناظرة الأخيرة جل المعوقات ووعدنا التصريح الحكومي بمشروع جديد في هذا الشأن يمكن من ملاءمة التطلعات وفق ما نبتغيه من حداثة والمفهوم الجديد للسلطة وتدبير الشأن المحلي، وينعش دورها وينوع عطاءاتها إذا ما تم بالتخفيف من قيود الوصاية وتبسيط التعقيدات بصفة عامة.

السيد الرئيس،

حضرات السادة،

حينما نتحدث عن الجماعات المحلية نذكر بطبيعة الحال الجهة، التي أريد من وراء إحداثها خلق نوع من التوازن في التنمية يحد من تهميش وتفاوت المناطق، وغير خاف مدى الأهمية التي كان جلالة

المغفور له الحسن الثاني يوليها للجهة والجهوية ببلادنا، كمؤسسة أساسية في البناء الديمقراطي واللامركزية، وتقريب مراكز القرار في أفق تأسيس وتدعيم مفهوم جديد لبناء التنمية، فالتجربة المغربية في مجال الجهة مدعوة للشروع في عملية التنمية الجهوية، وتنسيق جهود الجماعات المحلية، إلا أنها بدون دعم مالي كفيل لبلورة أهدافها تبقى مؤسسة الجهة فارغة المدلول لما للموارد المالية من أهمية قصوى في تفعيل وتنشيط هذه المؤسسة، ويتعين البحث عن موارد إضافية تواكب الإختصاصات المخولة لها من مصادر أخرى دون المساس بمداخيل الجماعات أو إثقال مالية الدولة أو خلق رسوم أو جبايات نثقل بها كاهل المواطنين.

كما يتعين فتح مجال التعاون في إطار الشراكة بين مؤسسة الجهة، والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والتفكير في تنازل الدولة عن بعض اختصاصاتها لتفعيل دور الجهة وإخراجها من العقم الذي تعرفه لكي لا تتحول مؤسسة الجهة الى مؤسسات للتنظير أو وكالات للدراسات لجعلها ذات فعالية في تنشيط الإستثمار وتأهيل الإقتصاد الجهوي والمساهمة في خلق فرص الشغل بما يساهم في تقليص التوازن بين الجهات اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وعمرانيا.

ولنجاح هذا النهج لابد أن تتوفر الجماعات والجهات على آليات مادية وعملية مدعمة بثقافة سياسية حديثة، تغمرها الإدارة والإهتمام والإلمام والتشبع بالديمقراطية وعلى الحكومة أن تتفهم جيدا الدور الذي يمكن أن تلعبه الجماعات وباقي المؤسسات في ميدان الاستثمار من تجهيز للبنية التحتية على اعتبار أنها من التوابث الأساسية للتنمية التي يجب أن نركز عليها، فإننا نجد أنه الحكومة لا تعمل على التوازن في هذا المجال على مستوى بعض أقاليم وجهات المملكة، والملاحظ أن ميزانية وزارة الداخلية وحدها لا يمكنها تفعيل هذا التصور وإخراجه الى الوجود نظرا لثقل المسؤولية الملقاة على عاتقها، لذا وجب على الحكومة التفكير في إعادة النظر في المعايير المعتمدة في توزيع حصص منتوج الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للجماعات الفقيرة وكذلك الضريبة التجارية واعتماد المعايير التوازنية ليتسنى لكل المؤسسات مواكبة سياسة الحكومة في الجوانب الاجتماعية ولتقديم الخدمات وتوفير الراحة والاستقرار للسكان.

ونظرا للمشاكل التي تعاني منها أقاليم الشمال اسمحوا لي- السيد الوزير- بأن أشير الى أن هذه الأقاليم تعاني معاناة خاصة تتمثل في الإفتقار الشبه التام بالبنية التحتية واتساع هامش الفقر والبطالة، وكدليل على ذلك الفيضانات التي ضربت مدينة تازة والتي أبانت عن ضعف تلك البنيات وعلى الحكومة أن تقرر العزم على النهوض بهذه الأقاليم بصفة شمولية وفي وقت وجيز ولها في التنمية الشاملة بأقاليم الجنوب تجربة رائدة.

إن لنا أمل في الزيارة الملكية لأقاليم الشمال، تلك الزيارة التفقدية والميمونة التي إن شاء الله ستمكن من تحريك ملف تنمية هذه الأقاليم وتسريع المسلسل التنموي وتجنيد كل الشركاء والفعاليات الوطنية والدولية لتحقيق التنمية المنشودة في هذه الأقاليم لتتحول منطقة الشمال الى ما من شأنه أن يعمل على امتصاص المشاكل التي تعاني منها المناطق الحدودية، وعلى الحكومة في هذا الإطار أن تفي بالتزاماتها حتى تعطي الدليل للشركاء الأوربيين عن صدق نوايانا ونلزمهم بتنفيذ التزاماتهم اتجاهنا.

إن كل تنظيم وتدبير للسياسة القطاعية أو المجالية ليستدعي التشبث وبين بالديمقراطية وتهييئ الجهات والجماعات المحلية لتوفير آليات التمويل والتنفيذ والتتبع والتقييم بحزم وصرامة وبوثيرة أكثر دقة وأوسع نفعا لكل عمل وكل مشروع تنموي لتحقيق قفزة نوعية.

وكعادة جلالة الملك أبقاه الله فقد تفضل بتحديد الطريق السوي لتحقيق هذا الآمال الكبير الذي يتطلع إليه شعبه الوفي، فقال حفظه الله عند افتتاحه للدورة التشريعية الحالية:" إن الحمولة السياسية لمشروعي إصلاح مدونة الجماعات المحلية وقانونها الإنتخابي، وكذا مشاريع إصلاح قوانين الحريات العامة والإستحقاقات السياسية والإنتخابية والحزبية التي تلوح في الأفق

القريب والمدى المتوسط يجب أن لا تطغى عليها الحسابات السياسوية لدرجة حجب مايواجهون من تحديات اقتصاديةواجتماعية هائلة"، انتهى كلام جلالة الملك ومن هنا يتضح جليا أن المشكل لا ينحصر في النصوص فحسب بل في ضعف الآليات الفاعلة في الفعل السياسي الذي بدون قانون انتخابي صارم وفاعل تبقى الآليات الديمقراطية كما هي عليه.

وفي الأخير، تبقى الديمقراطية هي الضحية ويزداد الإنتقاد ويتولد النفورالسياسي.

فلابد من استرجاع الثقة بكل الوسائل الممكنة لنبحر جميعا في المسلسل الديمقراطي بكل قناعة وتراضي واختيار حر ونزيه وهذا في نظرنا موكول لنا جميعا خاصة الحكومة لإعداد القوانين التنظيمية تستشرق الآفاق التي نرنو إليها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تلكم بعض الملاحظات عن القطاعات التابعة لوزارة الداخلية ونحن في التجمع الوطني للأحرار نعتبر أن ميزانية هذه الوزارة غير كافية بالنسبة للمهام الحيوية والرابطة الصلة بالمواطنين وقضاياهم من مجالس جماعية وإقليمية وجهوية وأمن إلا أننا واثقون من عزم الوزارة وإرادتها ويقظتها وقدرتها على التكيف مع الواقع تمشيا مع التحولات والمفهوم الجديد للسلطة كما أننا متأكون أن هذه الوزارة جادة في رعايتها للمصالح العامة وباستطاعتها تحدي كل المعوقات والعقبات وتذليلها والارتقاء بالعمل الجماعي وتحفيزه وتنشيطه والسمو به بنهج حديث والحرص على إيجاد الوسائل المادية والإجراءات المؤسساتية والقانونية والتنظيمية لتدشين عهد التدبير الترابي بغية تعميق الديمقراطية وممارستها ولنعمل جميعا بروح صافية تصريف شؤون الشأن العام ومشاكل الناس لنكون عند الله خير أمة أخرجت للناس وفقنا الله جميعا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، عن فريق الحركة الوطنية للوحدة والتضامن يتدخل السيد المستشار بوشعيب هلالي فليتفضل مشكورا.

أرجو أن تختصر.

السيد المستشار بوشعيب هلالي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

حينما يجيء التذاكر حول مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية نستحضر وجهتين في المذاكرة وفي نقاش سياستها :

1 - <u>من الناحية المالية</u> :

لقد رأينا في مناقشة اللجنة الفرعية على أن هذه الوزارة المهمة ناقصة في الإستثمارات وتقريبا في 27٪ ناقصة في ميزانية الإستثمار، ثم أن الزيادة الطفيفة التي نراها في الميزانية.. الغلاف المالي العام لا تتعدى 5،50، حقيقة على أن هذه الوزارة من الوزارات المهمة والتي على رأسها رجل يؤمن في نظرنا باختيار الطريق السليم والمعيير.

أما من الناحية السياسية هاته مناسبة تمكننا من استضاح طبيعة الجهود الحكومية المستمرة في هذه الوزارة وفي هذا القطاع بالضبط من أجل التقويم وإبداء الملاحظات والإقتراحات دون الخوض الكثير في تفاصيل الأرقام، كما ذكرت، المقترحة والتي لا ترقى الى طموحات بلاد تسير في طريق ترسيخ دولة الحق والقانون خصوصا وأن الميزانية المقترحة لهذه الوزارة كما ذكرت تشكل الحلقة الثانية في المخطط الخماسي مما يجعلنا نقيس من خلالها درجة وثيرة التنمية المرتقبة داخل هاته الوزارة التي تعد من الوزارات المهمة

والكبرى وبالأخص في الظرفية الحالية، وما تشهده من مستجدات أبرزها الحرص المولوي السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على تأسيس مفهوم جديد للسلطة العمومية وتعميمه داخل مختلف المرافق بتكريس دولة الحق والقانون وترسيخ اللاتركيز واللامركزية، وضمان الإستقرار تشجيعا للإستثمار وتحقيقا للنمو أحسن وأفضل.

إن الطريقة الجديدة التي تبنتها وزارة الداخلية في منهجية التتبع والتقييم والإنفتاح الذي ظهر إزاء المواطنين وشرح القرارات الإدارية معتمدا في كل هذه على بداية الشفافية وبداية الوضوح انطلاقا من الأهمية التي توليها هذه الوزارة للعنصر البشري داخل جميع إدارة التراب الوطني بتلقينه سياسة جديدة وتكوينه مهنيا في تعامله مع العالم الخارجي الذي يمكنه من الإستفاذة من تجربة أخرى ربما كانت بعيدة عنه، نعتبرها نحن من السبل المهمة لترسيخ دولة قوية، بدأت تضع في تريث الآليات الحقيقية للوصول بعيدا عن النزعة الديكتاتورية وهذا هو الاختيار الحقيقي للديمقراطية داخل البلاد وخارجها وهو عمل دؤوب لبلوغ الانفتاح العصري مع البقاء بطبيعة الحال على الاصالة المغربية الحقيقية، الشيء الذي يرمز الى أن الإيمان هو منطلق كل شيء كما جاء به السيد الوزير المحترم داخل اللجنة عند مناقشة الميزانية الفرعية لهذه الوزارة وحتى نسير سويا على النهج الصحيح لابد من نظرنا القيام بتدابير سأتليها على سيادتكم.

1 - إصلاح ميثاق الجماعات المحلية: تحقيق التوازن بين الجماعات في حرية المبادرة وخلق سلطة الوصاية في التتبع والمراقبة البعدية وإحالة القضايا المرتبطة بهذه المراقبة على القضاء الإداري أو المجلس الجهوي للحسابات.

2 - تعزيز اللامركزية: المصادق على القرارات الجماعات وصفقاتها وتوسيع مجال التدبير المحلي من خلال توسيع اختصاصات المجالس المحلية وصلاحية رؤسائها وتحويل الإختصاصات بطبيعة الحال والإعتمادات ضمن منظور متقدم باللامركزية واللاتمركز.

3 - تفعيل دور الجهة في الإقلاع الجهوي.

4 - إحداث الشباك الوحيد للاستثمار في الجهة وفي الإقليم وفي المحل.

5 - الإسراع بإخراج مدونة جديدة للإنتخابات متكاملة تأخذ بعين الاعتبار كل التطورات التي عرفها المغرب وانطلاقا بطبيعة الحال من توافق الوطن.

6 - مراجعة التقييم الترابي للجماعات بشكل يراعي البعد الاقتصادي والتنموي والجهوي والاجتماعي.

7 - إيجاد حل للوضعية العقارية لأراضي الجموع والجيش التي أصبحت متجاوزة ونحن على أبواب الألفية الثالثة حتى يتسنى لذوى الحقوق استثمارها.

8 - مراجعة قوانين 76 وإعادة النظر في النظام القانوني لمجالس الجماعات والعمالات.

9 - إخراج ملفات الفساد المالي وحين نستحضر هذا الطلب نستحضر قول السيد وزير المالية مؤخرا حينما تذاكر في جوابه على ملاحظات السادة المستشارين على أن وزارة المالية وتساعد وتساند القرض العقاري السياحي والقرض العقاري، الفلاحي ومؤسسات أخرى وهنا يتواجد على أن وزارة الداخلية من الواجب عليها أن تحرص على ملفات هذه المؤسسات التي تساندها الدولة من وزارتها المالية.

10 - القوة المساعدة، هذه الفئة من الأمن، المغلوب عن أمرها، تنتظر دائما الإنصاف وهي تعمل جاهدة في حدودنا الشاطئية وفي حدودنا الجنوبية محافظة على الأمن نطلب ونلتمس من السيد وزير الداخلية إنصاف هاته الفئة من رجال الأمن بكيفية قانونية وتحسين وضعيتها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

هذه بعض المقترحات التي تعد أول خطوة يجب القيام بها قبل المرور الى الخطوة الثانية التي تعتبر ذات أهمية لتطبيق ما سلف

ذكره والسير قدما الى الإمام وهي تغيير العقليات وعصرنتها، إنها عملية صعبة ومعقدة يمكننا أن نتغلب عليها بالتربية الثقافية الحقوقية لإنتاج المواطن الفاعل داخل محيطه وجماعته لابد من القول في جماعتنا وفي فريقنا أن نتمنى الرغبة الصادقة وحزم السيد الوزير المحترم للداخلية لبلورة المفهوم الجديد للسلطة والذي دشنه ملك البلاد جلالة الملك محمد السادس نصره الله، وكلمة السيد وزير الداخلية التاريخية في التصالح بين المواطنين والإدارة، نلتمس ممارسة الصلح بين المواطنين والإدارة والزيادة فيها ولا التوقف عنها.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على فكرة التغيير ونبلغ لكم على أن في ممارسة الصلح بين المواطنين وبين الإدارة على أن الإدارة الآن لازال عندها رجل البادية في مستوى ورجل الحاضرة في مستوى، نتمنى أن يكون في عين رجل السلطة أو رجل الإدارة مواطن عادي لا شكل له سواء كان في السهول أو في الجنوب أو في البادية.

وفي الختام نشكرك السيد الوزير على تجاوبك مع الغرفة الثانية سواسية في نظرى مع الغرفة الأولى، أنت حاضر بيننا تحترم فيها الدستور وواضح الدستور الحسن الثاني رحمه الله والعاهل الملك محمد السادس نصره الله، نتمنى من السادة الوزراء الآخرين وأتكلم في تجاوب مع غرفتنا الغرفة الثانية ونلتمس من السيد وزير العلاقات وإن كان هو غير حاضر معنا أن يسلك نفس المنهج ويتجاوب مع هاته المؤسسة التي هي مؤسسة وطنية، وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

إذا سمحتم هذه 3و45 دقيقة واش تبغيو نوقفو في 4 أو في 4 ونصف، نزيد واحد، 4 ونصف على أساس أن باقي التدخلات نديروها من بعد إذن اتفقوا، السيد الوزير، 4 ونصف، باقي التدخلات يمكن نعملها في 8 مساءا غادي يكون الوقت موجود، تفضلوا... الكلمة الآن للسيد المستشار امبارك السباعي عن فريق الحركة الشعبية فليتفضل مشكورا ونطلب من السادة المتدخلين يركزوا مادامت أغلبية الأشياء تقالت في اللجنة نركز على المسائل الأساسية تفضلوا.

السيد المستشار امبارك السباعي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أعرض موقف فريقي فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية من مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية وسأحاول بكل مسؤولية وموضوعية إثارة الانتباه الى بعض الجوانب التي تستأثر باهتماماتنا وترتبط بأمن وحرية واستقرار المواطنين.

السيد الرئيس،

لقد انكب فريقي على دراسة هذه الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية والمرافق التابعة لها من منطلقات عدة ترتبط بحجم مسؤولية هذه الوزارة، وتنوع اختصاصاتها وما تتطلبه من العدة والعدد لضمان استمرار السهر في الليل والنهار على أمن وأمان المواطنين على مختلف أنحاء البلاد، وحاولنا من خلال الخطاب الذي قدمه لنا السيد وزير الداخلية أن ملامح المفهوم الجديد للسلطة الذي يتضمنه البرنامج الحكومي والذي سبق للسيد الوزير أن بسط خطوطه العريضة على أنظار مجلسنا الموقر خلال مناقشتنا للميزانية السابقة، وبكل صراحة كان خطاب السيد الوزير عاديا جدا دون أية تدابير ملموسة وواضحة ودون أي إشارات تحسسنا بذلك الإقلاع التغيير الذي ننشده وينتظره معنا المواطنون،٣١. الذي لازالت علاقتهم تتسم بعدم الثقة اتجاه السلطة واتجاه كل المرافق التابعة لوزارة الداخلية.

السيد الوزير،

إن المواطن اليوم ينتظر أن تجسد الحكومة على أرض الواقع ومن خلالها وزارتكم الوصية المفهوم الجديد للسلطة وذلك بفتح جسور التفاعل مع المجتمع المدني وكسر حواجز الشك والخوف والتنافر الذي يسود بين الإدارة والمواطنين، والناتجة على السلوكات التي كانت تنميها سابقا الأطراف من خلال الإعلام الحزبي والتأطير الجمعوي، إننا اليوم ومن موقع المعارضة البناءة نسجل بكل أسف كبير جدا افتقاد الحكومة لأية استراتيجية إصلاحية لقطاع الداخلية في الوقت الذي تعيش فيه بلادنا موجة من الإنحرافات الاجتماعية أصبحت حديث كل المواطنين، فمظاهر الإجرام واللصوصية والسطو في المدن والبوادي أصبحت متفتشية بشكل يهدد أعراض الناس وممتلكاتهم أمام سلطات أمنية تفتقد لأبسط وسائل العمل بسبب السياسة الحكومية العقيمة، ونعتبر أن جانبا كبيرا من المآسي التي أصبحت تحدث اليوم من طرف حتى المتعلمين وليس الأميين فقط هو نتيجة خيبة الأمل والإحباط واليأس الذي استولى على عقول المواطنين أمام الآفاق المسدودة في وجه الشباب والحاملين للشهواهد والعاطلين والمسرحين وشريحة الفقراء داخل مدن الصفيح.

وتأتي هذه الموجة بعد أن تأكد للجميع أن لا أمل مع هذه الحكومة لاصلاح الأوضاع الاجتماعية المتردية التي تنخر المجتمع المغربي، إن الحالة الراهنة - السيد الرئيس-

السيد الوزير- عفوا،

السادة المستشارين،

إذا لم تطوق ويجرى البحث عن جذورها سيكون مفعولها وسيئا على مجهودات بلادنا التنموية، فالأمل والإستقرار والاطمئنان هو أساس كل تنمية والأمل معلق على هذه الوزارة كي تعيد الثقة للمواطنين وتساهم في بناء هذا الوطن، وعلى الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها وأن توفر لهذا القطاع الهام من الوسائل الضرورية الكفيلة بتغطية تراب المملكة بمختلف الأجهزة من الأمن الوطني ورجال السلطة والدرك الملكي والقوات المساعدة والوحدات الأخرى الموازية مع الأخذ بعين الإعتبار فعلا لأن هؤلاء الناس في حقيقة...الاجرة.. الله غالب- بعين الاعتبار الأوضاع الإجتماعية والمادية لهذه القوات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أما بخصوص الجماعات المحلية فرغم الخطوات الرائدة التي قطعتها بلادنا في مجال توطيد دعائم الممارسة الجماعية وتدبير الشأن المحلي، فإن التطورات التي عرفتها المغرب خلال 24 سنة الموالية لصدور الميثاق الجماعي قد كشف عن العديد من العوائق والثغرات ولابد من الوقوف عليها ومعالجتها نذكر منها على الخصوص:

- العمل على إنعاش الأقاليم المتضررة من الجفاف والأكثر فقرا عن طريق تفعيل صناديق التجهيز الجماعي الجهوي ونسجل بكل أسف عن الأسلوب الذي اعتمدته الحكومة لتنفيذ برامج محاربة الجفاف، أسلوب متجاوز لم يرق الى مستوى تطلعات المواطنين القرويين الذين لم يصلهم من هذا البرنامج إلا الإسم.

- العمل على تفعيل التعاون بين الجماعات المحلية في إطار النقابات التي نعتبرها أساس التنمية المحلية خاصة في مجال صيانة الطرق وتوفير الماء الصالح للشرب وتنشيط القطاع السياحي المحلي وخلق مقاولات متوسطة وصغيرة محليا.

- لابد كذلك من إعادة النظر في مقاييس توزيع حصة الجماعات المحلية عن الضريبة على القيمة المضافة، فلا يعقل أن تبقى الجماعات الحضرية التي تتوفر على إمكانيات ضخمة ومداخيل مهمة تستفيد من حصة أكبر من الجماعات القروية.

- نلح أيضا على ضرورة حل إشكالية العقار والممتلكات العقارية الخاصة بالجماعات المحلية وذلك عبر تحيين التشريعات المتجاوزة.

- نطالب كذلك بوجوب تطوير تقنيات التدبير وسائل العمل الجماعات المحلية وصرف الإعتمادات بكيفية معقلنة وخلق منابع للثروات علما أن هذه الجماعات تخصص أكثر من 70٪ من اعتماداتها للتسيير أمر غير طبيعي ولا يمكن أن تستمر.

- لابد أيضا من إعطاء مفهوم جديد للوصاية وذلك باحترام حقوق الجماعات المحلية ودعم استقلالها في تدبير الشأن المحلي واعتماد نظام المراقبة البعدية وإحالة للقضايا المرتبطة بها للمراقبة على القضاء الإداري احتراما لمبدإ دولة الحق والقانون.

أما بخصوص الكهربة القروية فنعتقد أن تزود الجماعات الفقيرة بالكهرباء يبقى مطروحا بحدة مما يستوجب تعميق التفكير في كيفية تدارك هذا الوضع الذي يتضرر منه بالدرجة الأولى سكان المناطق النائية والجبلية الخارجة عن المحاور المعروفة، ونعتبر أيضا أن تنمية العالم القروي تبقى بعيدة المنال إذا لم تتم تصفية الوضعية القانونية للأراضي الجماعية التي تبقى الرهان الحقيقي لتحقيق الإستثمارات المحلية وإنجاز المشاريع الكفيلة بتحسين ظروف عيش القرويين، وبالتالي فإن الوزارة الوصية مطالبة بتوسيع عملية كراء أراضي الجموع المستغلة عن طريق السقي بالأدرع والمحورية التي أعطت نتائج جد إيجابية لصالح الجماعات المحلية.

السيد الرئيس،

إننا في الحركة الشعبية مقتنعون كل الاقتناع بضرورة الإرتكاز على الإطار الجهوي كسلوك ناجع للتنمية الشاملة والدائمة لبلادنا، لكن ما نخافه هو الإجهاز على هذه التجربة الرائدة بسبب ممارسات التعجيزية التى سلكتها الحكومة إتجاه الجهات ومكاتبها ومجالسها رغم التعليمات السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله ورغم ماجاء في تصريح الوزير الأول أمام البرلمان، إننا نرفض بقوة هذه السياسة الاقصائية التي تنهجها الحكومة إتجاه الجهات ونطالبها بكل إلحاح على ضرورة إنعاش دور الجهة الاقتصادي والإعدادي للتراب وذلك من خلال توفير الأدوات ووسائل التدبير التي تتلاءم وجسامة المسؤوليات الملقاة على عاتقها من خلال وضع آليات مالية التي ستمكنها من الحصول على الموارد الجبائية التي ينص عليها القانون والعمل على تحويل الاختصاصات التي ينص عليها التشريع لفائدتها.

- نطالب كذلك بوجود العمل على إحداث صندوق الموازنة للتنمية الجهوية وضبط الوسائل القانونية وأدوات التخطيط وحتى هي في مستوى أهداف التنمية لتهييء المجالات وإقرار التضامن الجهوي الذي يعتبر العمود الفقري للسياسة الجهوية الجديدة ببلادنا.

السيد الرئيس،

إن المجال لا يتسع لاستعراض كل ما يشغلنا حول هذا القطاع الهام وسنكتفي بهذا القدر اليسير من الملاحظات والمقترحات آملين أن تتفهمها الوزارة الوصية والحكومة وآملين كذلك أن تقتنع هذه الحكومة وتؤمن أن الارتكاز على الإطار الجهوي كأسلوب ناجع للتنمية الشاملة والداعمة ببلادنا ضرورة ملحة، وأن الوجود المؤسساتي والقانوني لهذه المؤسسات المحلية هو تجسيد لسيادة الشعب ولمشاركته في إدارة الشأن المحلي، وشكرا السيد الرئيس السيد الوزير- السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة الآن للسيد المستشار عزيز الفيلالي عن الفريق الاستقلالي.

السيد المستشار عزيز الفيلالي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

إن حزب الاستقلال الذي أتشرف بالانتماء إليه يؤمن بأن الاختيار الديمقراطي اختيار استراتيجي وأن الديمقراطية السياسية هي الأساس في تشييد دولة الحق والقانون، وأن تشييد صرح الديمقراطية السياسية حق لا يمكن أن يتحقق إلا بإقرار الديمقراطية المحلية وترسيخها تعزيزا اللامركزية الحقيقية الشيء الذي سيمكننا لا محالة من بناء مغرب حديث وديمقراطي ومنفتح على محيطه الداخلي ومندمج في المبادلات الخارجية وذلك عن طريق تعميق الحوار البناء والمشاركة الفعالة لكل الأطراف قصد تقليص الفوارق الجهوية وتحقيق التنمية المتكاملة والمتناسقة لفائدة كافة المواطنين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد أضحى تطور اللامركزية الإدارية رهينا بتحقيق موارد مالية ذاتية للجماعات المحلية حتى تتمكن هاته الأخيرة من تحمل الاعباء الملقاة على عاتقها، الشيء الذي يفرض عليها أن تركز جميع جهودها على تعبئة كل إمكانياتها المحلية لأجل تحسين خدمات المرافق العمومية وتشجيع استقبال السكان في الميدان الاجتماعي يجب العمل على تأمين الحاجيات والخدمات الضرورية للسكان بتظافر جهود مختلف المعنيين.

أما بالنسبة لمستوى التجهيزات المحلية فيجب أن يكون مرتبطا بإنتاجية الأنشطة الاقتصادية المنجزة على الصعيد الجماعي، إن الرفع من فعاليةالجماعات المحلية والوحدات اللامركزية سواء تلك التابعة للدولة أو لتنظيمات أخرى يتطلب تطوير توجهاتها وأشغالها بارتباط وثيق مع الاستراتيجية الوطنية وذلك بتشجيع ديناميكية المشاركة على مستويات الجهوية والإقليمية والمحلية ومواصلة دعم سياسة اللامركزية وعدم التمركز، وهذا لن يتأتى إلا إذا تم تمكين الجماعات من الممارسات الفعلية لسلطتها التقريرية والتنفيذية التي يمنحها لها الميثاق الجماعي لإنجاز البرامج التنموية المرسومة من طرفها، إضافة الى دعمها أي الجماعات بكل الوسائل المالية والبشرية اللازمة التي تستجيب لحاجياتها على مساعدتها وعلى تحصيل جباياتها المحلية بشكل يكفل لها التغلب على العجز المالي وتنمية تمويلها الذاتي في حدود لا ترهق المواطنين بعبء ضريبي ثقيل.

السيد الرئيس،

زيادة على هاته الأفكار ولكي تلعب الجماعات دورها كاملا يرى فريقي أنه لابد من أخذ هذه الأفكار بعين الإعتبار التي هي كالآتي:

- تخويل الجماعات المحلية الاعتمادات الكافية من الميزانية العامة للدولة لتمويل مشاريع القطاعات الاجتماعية المسندة إليها كالتعليم والصحة والشباب والمرأة والطفولة والرياضة.

- العمل على توزيع الاعتمادات المخصصة للجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة توزيعا على أساس القانون ووفق مقاييس موضوعية تستفيد منها بالأسبقية الجماعات الفقيرة المحتاجة، وذلك في إطار برنامج وطني شمولي يضمن النزاهة في التوزيع والمراقبة في التنفيذ ويؤسس على قيم التضامن.

- العمل على تجاوز الثغرات التي مازالت عالقة بنظام صندوق التجهيز الجماعي من خلال إشراك منتخبين جماعيين في اتخاذ القرار مع تبسيط مسطرة طلب القروض.

- تنمية الرصيد العقاري الجماعات المحلية بتخلي الدولة لفائدتها على أملاكها الموجودة داخل المدارات الحضرية والمراكز القروية والجهات.

- تدارك الخصاص في نوعية الموظفين الجماعيين واعتماد سياسة التكوين وإعادة التكوين لمواجهة التطورات المتنامية التي تعرفها الميادين الإدارية والتقنية، وتوفير الحصانة الضرورية لأعضاء المجالس الجماعية لضمان الاطلاع بمهامهم في الدفاع عن مصالح السكان بعيدا عن كل ضغوط إدارية أو مادية أو معنوية.

- إقرار رقابة شعبية في تصريف الشؤون الجماعية باعتماد الوضوح أسلوبا عن طريق التفتح الإعلامي على مكونات المجتمع المحلي أو الجهوي.

- مراجعة ظهير 11 سبتمبر 1963 المتعلق بتنظيم مجالس- العمالات والأقاليم التي بقي دورها استشاريا فقط بعد تكريس الفصل 96 من الدستور المعدل والدستور المراجع لدور الإدارة الأساسي في التسيير الإداري والمالي لمجالس العمالات والأقاليم، وتنفيذ مقرراتها وذلك بتخويل هذه المجالس سلطات تقريرية واختصاصات في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأقاليم.

- إخراج مشروع قانون متعلق بتعديل ظهير 30 سبتمبر 1976 الى حيز الوجود، خاصة وأنه كان موضوع دراسة ومناقشة عميقة في المناظرة الوطنية السابعة للجماعات المحلية وبهذه المناسبة لابد من التأكيد على ضرورة إخراج التوصيات الصادرة عن هذه المناظرة وبلورتها في إطار العمل الجماعي حتى تأخذ طريقها نحو التنفيذ.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لكي تقوم مجالس الجهات بدورها أحسن قيام فإن فريقي يقترح ما يلي:

- تخويل المجالس الجهوية اختصاصات واسعة وسلطة تقريرية تكفل لها القيام بمهامها واتخاذ قراراتها وتنفيذها بما لا يتعارض أبدا مع المقومات الأساسية للدولة.

- ضمان تزويد هذه المجالس بالوسائل البشرية وموارد مالية كفيلة بتحقيق التسيير الذاتي والاقتصادي والاجتماعي بتنفيذ برامجها التنموية حسب متطلباتها من أجل تحقيق التوازن الجهوي في التنمية لتمكين المناطق المتأخرة من تدارك تأخرها في مختلف الميادين في أفق القضاء على عدم التوازن الجهوي.

- مراجعة تقسيم الجهوي نظرا لوجود اختلالات بين الجهات على أساس أن تؤخذ في الاعتبار خصوصيات وتنوع المناطق المغربية ومميزاتها الجغرافية والبشرية والإنتاجية بهدف تعميق اللامركزية ودعم الديمقراطية الجهوية في إطار جهوي، معقلن ومنسجم ومتكامل.

السيد الرئيس،

من ضمن التحديات المستعجلة المطلوب من الحكومة مواجهتها هذه السنة الآثار الناجمة عن الجفاف والمتمثلة أساسا في انحصار قاعدة التشغيل وتقلص فرص العمل خاصة في العالم القروي، وهذه مهمة عادة يضطلع بها الإنعاش الوطني، لذا، فإننا نرى أنه يجب أن يصبح الإنعاش الوطني من اختصاص الجماعات المحلية لتوظيف أمواله في المشاريع ذات النفع العام وإخضاعه لرقابة المنتخبين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إذا كان العنصر البشري يشكل الركيزة الأساسية في أي عمل تنموي، فإننا نؤكد على ضرورة العناية بكل الشرائح العاملة بهذا القطاع التي ظلت تعاني التهميش والإهمال على مستوى وضعياتها الإدارية والمالية ورغم الدور الكبير المنوط بها والمسؤولية الملقاة على عاتقها والمخاطر التي تضطلع لها وأعني بذلك رجال الشرطة والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية هؤلاء الجنود الذين مايزالون

يتقاضون أجورا هزيلة لم تعد تتناسب ومستوى المعيشة الذي لا يزداد إلا ارتفاعا وذلك على الرغم من المهام الخطيرة الموكولة إليهم والمتمثلة أساسا في حماية المواطنين وأرواحهم وممتلكاتهم وتقديم الخدمات اللازمة للسكان.

إننا نحيي المجهودات التي يقوم بها رجال الأمن في الحفاظ على الأمن واستتبابه بالبلاد، لذا يجب أن نعطي لهذا القطاع الأهمية والوسائل الكفيلة لمواجهة التحولات التي يعرفها المغرب خصوصا على مستوى النمو الديموغرافي والحالة الاقتصادية والاجتماعية والعمل على الرفع من مستوى وضعية العاملين في هذا القطاع، كما أن عائدات الصندوق الخاص لدعم وإنعاش الوقاية المدنية والمجهودات المبذولة في هذا الإتجاه تعد غير كافية لتوفير الوسائل والإمكانات لسد النقص الحاصل وتعميم خدمة الوقاية المدنية وتطويرها لتشمل كافة أرجاء المملكة السعيدة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لابد بهذه المناسبة أن نلفت الانتباه الى جنود الخفاء عمال النظافة والمجهودات المتواصلة التي يقومون بها يوميا للحفاظ على البيئة وحماية المجال، الأمر الذي يستلزم العناية بهؤلاء العمال والرفع من مستواهم المعيشي والوقائي وخلق الأساليب التي تمكنهم من الرفع من مردوديتهم المهنية وإنصافهم.

إننا نسجل بكل ارتياح الأجوبة المسؤولة والمتفائلة للسيد وزير الداخلية أثناء دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية بلجنة الداخلية والجماعات المحلية والجهات بمجلس المستشارين والتي أبانت من جديد الإهتمام والجهود المبذولة من طرف هذه الوزارة للإستجابة لمطالب الفرقاء السياسيين وطموحات الشعب المغربي، حيث تلقينا بارتياح كبير نبأ عزم الحكومة على إعادة النظر في قوانين الحريات العامة وقانون الصحافة وجعلها تستجيب لظروف المرحلة وقد سجلنا كذلك عمق تفهم وتجاوب المسؤول الذي تحلى به السيد وزير الداخلية أمام القضايا والتساؤلات التي طرحت في اللجنة والتي كانت بحق تشخص الطموح والرغبة في النماء النابعة من الحس الوطني الصادق.

السيد الوزير،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تلكم باختصار الأفكار والإقتراحات التي أراد فريقي، الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، أن يؤكد عليها بمناسبة مناقشة ميزانية وزارة الداخلية التي سيصوت عليها بالإيجاب، وشكرا على تتبعكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة الآن للسيد محمد بلحسان عن الفريق الديمقراطي.

السيد المستشار محمد بلحسان :

بسم الله الرحمان الرحيم،

والصلاة والسلام على أصدق الانبياء والمرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع الداخلية، إن الإرتباط الوثيق لوزارة الداخلية بالشأن العام اليومي للمواطنين يجعلها تحتل الصدارة في اهتمامات المواطنين نظرا لكونها الإدارة التي تدير المشاكل التي يتعرض لها المواطنون يوميا حيث تبقى مرافقها اليقظة الساهر الأمين على أمن وطمأنينة المواطنين، ومن خلال المنجزات التي نوقشت أثناء دراسة

القانون المعروض على مجلسنا الموقر والبيانات التي أدلى بها سيادة الوزير على مستوى اللجنة، تبين بوضوح أن هذه الوزارة جادة في أداء المأمورية الموكولة إليها وفق التوجيهات الملكية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لترسيخ المفهوم الجديد للسلطة.

وإذا كنا نتفهم الدواعي والأسباب التي تبرر سياسة التقشف التي تنهجها الحكومة، فإننا نرى أن قطاعا حيويا مثل قطاع الداخلية لابد أن توفر له الإمكانيات الضرورية لمواجهة الحاجات اليومية الملحة للمواطنين، خصوصا وأن بعض المرافق بهذه الوزارة لازالت تفتقر الى الوسائل الضرورية للعمل، كما هو الشأن بالنسبة لبعض دوائر الأمن الوطني في مختلف أقاليم المملكة والمقاطعات الحضرية التي لا تتوفر على الإمكانيات الضرورية بالمقارنة مع حجم الملفات والقضايا المعروضة عليها.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

لقد ساهمنا في مناقشة الاختصاصات والمهام الجسيمة التي تضطلع بها هذه الوزارة تتجلى أساسا في توفير الأمن والإستقرار وتحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية على الصعيد المحلي والإقليمي والجهوي. ففيما يتعلق بمجال الإدارة الترابية نثمن جميع المجهودات المشكورة التي تبذلها لتوفير البنيات الأساسية لإدارة التراب الوطني كمقرات للولاية والعمالات والمراكز الحضرية والقروية والمرافق التابعة لها مع تجهيزها بالمعدات اللازمة. وفي هذا الإطار لابد من الملاحظة، أن الإهتمام كثيرا ما يبقى مركزا على المناطق ذات البعد الإقتصادي مما جعلها تحظى بالأسبقية في الإعتمادات المرصودة لهذا القطاع على حساب الجهات المهمشة والفقيرة وفي هذا السياق نأمل أن ينصب الإهتمام مستقبلا على هذه الجهات من أجل القضاء على الخلل في التوازن الجهوي الذي لازال يكرس ظاهرة المغرب النافع والمغرب الغير النافع، ولا يمكن الحديث عن دور هذه الوزارة دون الإشادة برجال السلطة الذين يؤدون دورهم، بإتقان وإخلاص ومشجبين في ذات الوقت تصرفات كل من تسول له نفسه أن يحرف مفهوم السلطة لارتكاب التجاوزات في حق المواطنين لا تقبلها بلادنا، التي انخرطت في سلك الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في مجال حقوق الإنسان والتمسك بدور الحق والقانون ودخولنا عهدا جديدا يتسم بإعطاء المفهوم الجديد للسلطة.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن دولة الحق والقانون يفضي بنا الى الحديث عن إحدى مكونات الدفاع عن مقدسات البلاد إنه الأمن الوطني، إن الأمن الوطني يضطلع بمسؤوليات جسام في حظيرة الوطن لابد من التنويه بدوره الطلائعي في التدخل السريع في جميع الظروف والأحوال بالرغم من الإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها المفوضيات سواء على المستوى البشري أو التجهيز.

وإذا كان لنا من ملاحظات في هذا الشأن فلابد من تسجيل أن عدد المناصب المالية المخصصة للإدارة العامة للأمن الوطني برسم هذه الميزانية بالرغم من إيجابياته لن يغطي الخصاص الكبير الذي تعاني منه المدن الكبرى والمراكز الحضرية في ظل تنامي ظاهرة الجريمة والنهب والسرقة، وغيرها من أشكال الانحراف وقد طالبنا في الفريق الديمقراطي في شتى المناسبات بضرورة الرفع من المناصب المالية لقطاع الأمن حتى يتمكن من تغطية الحاجيات في المدن التي تتسع بوثيرة كبيرة بسبب النمو الديمغرافي والهجرة القروية، وإذا كان هناك مجال لتشغيل الشباب فإن الأسبقية يجب أن تعطى لهذا القطاع لأننا أصبحنا في حاجة ماسة وفي أكثر من أي وقت مضى إلى المزيد من رجال الأمن للسهر على هيبة الدولة في مجال احترام الحقوق والواجبات، لتطويق آفات الجريمة التي أصبحت ظاهرة مقلقة.

إذا كان دور الأمن الوطني يؤدي دوره بالرغم من ضآلة الإمكانيات فإن القوات المساعدة لها دور وظيفي مكمل ومساعد لدور

رجال الشرطة والدرك الملكي على المستويين الحضري والقروي ولا يسعنا بهذه المناسبة الا أن نقدم تحية الاكبار والتقدير لهذه القوات التي تعمل في سياق الحفاظ على الأمن والإستقرار والتصدي لكل من يحاول الإخلال بالأمن العمومي، ونتمنى أن تعطى لهذه القوات الإمكانيات الضرورية لتلعب دورها كاملا غير منقوص.

إن دور الوزارة في مجال الاجتماعي والاقتصادي يبقى حاضرا في عملها اليومي الدؤوب من خلال الأوراش الخاصة بالانعاش الوطني الذي يتدخل في إنجاز المشاريع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، في فضاءات متعددة مثل إحداث المساحات الخضراء أو صيانتها وأعمال التطهير والنظافة للملك العام والمساهمة في المحافظة على البيئة، ونأمل أن يتحول هذا القطاع إلى ورشة دائمة في إطار التعبئة من أجل توفير فرص التشغيل للعاطلين مع أعطاء الأولوية للعالم القروي.

وفي هذا الإطار نرى ضرورة إعطاء الأسبقية في هذه الأوراش إلى الجهات والأقاليم الفقيرة والنائية قصد امتصاص البطالة المحلية وخلق التوازن بين الجهات والأقاليم الفقيرة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أود أن أتطرق الى الوقاية المدنية التي شكلت دوما وحدة يقظة معبئة ليلا ونهارا من أجل التدخل لمواجهة الكوارث الطبيعية، ولابد من الإشادة بشجاعة أفراد الوقاية المدنية ملحين على إتخاذ الإجراءات المناسبة لتوفير التجهيزات الضرورية والفعالة لوحدات الوقاية المدنية التي كثيرا ما تجد نفسها عاجزة عن مواجهة حجم الكوارث وتطويقها بسبب الافتقار للتجهيزات الملائمة، وكم من حريق نشب في مدن الصفيح أو في القطاع الغابوي تصدت له الوقاية المدنية بعزم من رجالها وبسالتها وبوسائل جد محدودة.

إن المباغتة بالكوارث تحتم على الجهات المسؤولة أن تولي للوقاية المدنية اهتماما خاصا وتزويدها بالوسائل الضرورية التي تمكنها من أداء واجبها في أحسن الظروف وأيسرها.

السيد الرئيس،

يمكن القول أن وزارة الداخلية في طليعة الوزارات التي سعت دوما لتحقيق اللامركزية واللاتمركز وكانت ولازالت الساهر الأمين على تطبيق التعليمات الملكية السامية في هذا الباب، وهي صاحبة المبادرة في تفعيل دور الجماعات المحلية التي أتاحت للفعاليات الوطنية لبلورة فكرة مستقبلية للتدبير الشأن العام من طرف المنتخبين وبالرغم من المراحل التي قطعتها بلادنا والنتائج الإيجابية المسجلة على درب الديمقراطية المحلية، فإن العديد من المشاكل لازالت مطروحة على أكثر من صعيد يمكن الإشارة الى البعض منها على سبيل المثال لا الحصر.

- هشاشة التقطيع الإنتخابي لتراب المملكة، مما أفرز العديد من الجماعات يتعذر عليها أن تلعب دورها الوظيفي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب افتقارها للوسائل المادية والبشرية.

- ضعف الموارد المالية لهذه الجماعات إن لم يكن منعدما في بعض الاحيان.

- تخصيص القسط الاوفر من ميزانية الجماعات لكتلة الإجور على حساب مخصصات الموجهة للمشاريع التنموية.

- عدم توفير الجماعات في الوسط القروي بصفة خاصة على رصيد عقاري من أراضي الجموع، يمكنها من إحداث مشاريع اقتصادية واجتماعية، مما يستوجب إيجاد الحلول المناسبة للإشكاليات التي تطرحها الأراضي في العالم القروي.

- هيمنة الوصاية الإدارية على المقترحات والمشاريع التي تتقدم بها الجماعات الى الجهات المسؤولة بالوزارة الوصية عملا بمبدإ المراقبة القبلية المعمول بها في هذا الإطار، ولتجاوز هذه المعوقات

التي يصعب حصرها فإن الأمل معقود أن تبادر الحكومة إلى إعادة النظر في القوانين المنظمة لاختصاصات المجالس المحلية ضمن المشاريع الإصلاحية التي تعتزم القيام بها في هذا المجال.

لن أختتم كلمتي دون أن أنوه بالتعبئة الدائمة واليقظة لوزارة الداخلية وتجندها وراء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله معربين في ذات الوقت عن فخرنا لترسيخ ثقافة جديدة لدى أبناء هذا الوطن في مجال الحقوق والواجبات بفضل الإرادة الملكية السامية وتظافر جهود ذوي النوايا الحسنة مما أهل بلادنا أن تكون مثالا يقتدى به في مجال تلقين الثقافة الجديدة في مجال حقوق الإنسان.

تلكم السيد الرئيس بعض الملاحظات والإقتراحات التي ساهم بها الفريق الديمقراطي في إثراء النقاش حول هذا القطاع الذي نرجو أن يبقى دائما في مستوى طموحات الشعب المغربي المعتز بهويته الوطنية تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

الكلمة الآن للمستشار السيد محمد عذاب الزغاري عن الفريق الإتحاد الدستوري وسيكون هو آخر تدخل.

السيد المستشار محمد عذاب الزغاري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم فريق الإتحاد الدستوري في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، وهي مناسبة لعرض مواقف حزبنا إزاء هذا القطاع الذي نعتبره حيويا وأساسيا لكونه يمس مختلف مناحي الحياة اليومية للمواطنين، إن الحديث عن اختصاصات هذه الوزارة ومجالات تدخلها، وأهميتها بالنسبة للحاية اليومية للمواطنين، يتشعب ويتعقد ويتسع بالدرجة التي لا تسمح بالالمام بكل جوانبه المالية والتقنية والإدارية.

ولقد شكل المسلسل الديمقراطي منعطفا جديدا جسد تطورا إيجابيا في مسلسل بناء مغرب عصري وابرز تحولا نوعيا في النظام اللامركزي ببلادنا يهدف ضمان مشاركة واسعة للسكان في الحياة العامة، وفي تدبير الشؤون المحلية، إلا أن هذا النظام لازالت تعترضه عدة مشاكل وصعوبات تحول دون تطويره، لقد شخص جلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره بمناسبة افتتاح جلالته لهذه الدورة التشريعية الداء الذي ينخر جسم الديمقراطية ببلادنا في جملة واحدة حيث قال جلالته: فهل من قدرنا أن تكون ممارسة الديمقراطية السليمة نوعا من الحلم الضائع أو السراب الخادع. انتهى كلام جلالة الملك.

كما وصف جلالته عناصر الدواء في النقط الأساسية التالية:

1 - إصلاح ميثاق الجماعات المحلية وفق أربعة مقاصد وهي:

- تحسين نظام و وضعية المنتخب.
- تعزيز آليات حماية المصالح العمومية عن طريق الفصل الواضح بين الوظيفتين التداولية والتنفيذية.
- توسيع مجال التدبير المحلي من خلال توسيع اختصاصات المجالس المحلية وصلاحيتها وصلاحية رئيسها وتحويل الاختصاصات والإعتمادات ضمن منظور متقدم من اللامركزية واللاتمركز.
- إحداث نظام جديد لإدارة المدن يكرس مبدإ وحدة المدينة المسير من قبل مجلس المدينة.

2 - تفعيل دورة الجهة في الإقلاع الاقتصادي ؛

3 - إحداث شباك وحيد للاستثمار جهويا وإقليميا كما دعى جلالته الطبقة السياسية الى التعبئة والإنخراط في الجهاد الاقتصادي والاجتماعي ونبذ السياسة السياسوية، ودعى الحكومة والبرلمان إلى الإنكباب على وضع النصوص الكفيلة بتمكين المجالس المحلية من القيام بدورها في التنمية باستبدال التدبير البيروقراطي للجماعات المحلية بتدبير ديمقراطي محفز للاستثمار وإحداث الشباك الوحيد للاستثمار جهويا لدى كل والي واقليميا لدى كل عامل، فأين نحن من كل هذا؟

وماذا تنتظر الحكومة لإخراج هذه المقتضيات إلى حيز الوجود؟ خاصة أنه لم تعد تفصلنا عن الانتخابات سوى سنة ونصف، فهل المدة المتبقية كافية لإصدار كل هذه القوانين وقد دخلنا مرحلة العد العكسي؟ أمام هذا الوضع وهذه الصعوبات والعراقيل التي تعوق الديمقراطية وبالتالي التنمية والتفعيل ماجاء في خطاب جلالة الملك المطالب:

1 - بمراجعة الميثاق الجماعي لسنة 1976 مراجعة شاملة بإصدار مدونة العمل الجماعي تجمع مختلف النصوص وتوحدها.

2 - تحقيق التوازن بين حقوق الجماعات في حرية المبادرة وحق سلطة الوصاية في التتبع والمراقبة البعدية وإحالة القضايا المرتبطة بهذه المراقبة على القضاء الإداري، أو المجلس الجهوي للحسابات تكريسا لدولة الحق والقانون.

3 - اعتماد نظام مجلس المدينة للحفاظ على وحدتها وتجاوز المشاكل المترتبة على التفاوتات بين الجماعات داخل نفس المدينة.

4 - تفعيل دور الجهاة في الإقلاع الاقتصادي.

5 - مراجعة النظام القانوني لمجالس العمالات والأقاليم وإظفاء الطابع اللامركزي على اختصاصاتها.

6 - تجاوز بعض مراحل المراقبة على مالية الجماعات المحلية والاكتفاء بالمراقبة البعدية وإخراج المجالس الجهوية للحسابات الى حيز الوجود.

7 - إيجاد حل للوضعية العقارية لأراضي الجموع والكيش حتى يتمكن ذوي الحقوق من الإستثمار بها.

8 - إحداث مدونة جديدة للانتخابات، تأخذ بعين الاعتبار كل التطورات التي عرفها المغرب في هذا الصدد وتعتمد التصويت بالائحة في المجالات الحضرية على أساس التمثيل النسبي، وتمنع ترحال المستشارين الجماعيين والبرلمانيين بعد إنتخابهم من هيئة الى أخرى.

9 - مراجعة التقسيم الترابي للجماعات بشكل يراعي البعد الاقتصادي والتنموي الجهوي المتوازن، وذلك للانتقال من مفهوم الإدارة الترابية الى مفهوم الإدارة الاقتصادية والاجتماعية.

ونظرا لما رصد لهذه الوزارة من ميزانية ضئيلة لا تستجيب لطموحات القطاع ولا الأدوار المنتظرة منها، فإننا سنصوت برفض هذه الميزانية.

وشكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، وخصوصا على تركيزه.

الآن بقي عندنا 5 ديال تدخلات، ستبرمج في بداية الجلسة التي ستكون بعد الفطور بحول الله، أشكركم .

ورفعت الجلسة.